الأمننة بين الاستنبات المفاهيمي والرفض الصوتي: قراءة في جدوى المصطلح في تحليل الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر

Securitization Between Conceptual Transplantation and Phonetic Rejection: Assessing the Usefulness of the Term in Analyzing Irregular Migration Toward Algeria

محمد بن سعدة1 طالب دكتوراه
جامعة الجزائر (03)- الجزائر
bensaada.mohammed2022@gmail.com

د.فلة عربي عودة2 أستاذة محاضرة
جامعة الجزائر (03) - الجزائر
Arbifella@gmail.com

تاريخ الارسال: 2025/08/14	تاريخ القبول: 2026/02/08	تاريخ النشر: 2026/06/10

ملخص :

يهدف هذا البحث إلى تفكيك مصطلح "الأمننة" بوصفه مفهومًا مستوردًا من الأدبيات الغربية، وتسليط الضوء على مدى جدواه في تحليل ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر. ينطلق المقال من إشكالية مزدوجة: من جهة، الجدل اللغوي والثقافي حول استنبات المصطلح في البيئة العربية، حيث يُرفض أحيانًا بدعوى عدم انسجامه الصوتي مع اللغة العربية؛ ومن جهة أخرى، التفاوت في توظيفه بين الباحثين الجزائريين الذين بدأوا إدراجه في دراساتهم، مقابل غياب شبه تام له في الخطاب الأكاديمي العربي الأوسع.

وعليه تتناول الدراسة العلاقة بين المفهوم والسياسات الأمنية، وتبحث في كيفية استخدام "الأمننة" لفهم التحول في التعامل مع الهجرة من قضية اجتماعية إلى تهديد أمني. كما تناقش مدى مشروعية استيراد المفاهيم الغربية في تحليل ظواهر محلية، وتطرح تساؤلات حول الأصالة المعرفية والقدرة على إنتاج مفاهيم بديلة من داخل السياق العربي.

لذلك يسعى البحث إلى تقديم قراءة نقدية للمصطلح، واقتراح إطار تحليلي يوازن بين الفاعلية المفاهيمية والخصوصية الثقافية، بما يساهم في تطوير أدوات تحليلية أكثر انسجامًا مع الواقع المغاربي والإفريقي.

الكلمات المفتاحية : الأمننة، الهجرة غير الشرعية، الاستنبات المفاهيمي، السياسات الأمنية الجزائرية، الخطاب العربي الأكاديمي

*المؤلف المرسل: محمد بن سعدة

Abstract:

This study explores the concept of "securitization" as a borrowed term from Western theoretical frameworks, assessing its relevance in analyzing irregular migration toward Algeria. The research engages a dual-layered problem: on one hand, the linguistic and cultural tension surrounding the term's adoption in Arabic—often rejected for its perceived phonetic dissonance; on the other, the uneven integration of the concept, where Algerian scholars have begun to employ it, while broader Arab academic discourse remains hesitant.

By examining how securitization reframes migration from a social issue into a security threat, the paper questions whether importing such terminology is analytically productive or epistemologically disruptive. It also interrogates the legitimacy of transplanting foreign concepts into local contexts, raising concerns about intellectual authenticity and the potential for developing indigenous analytical tools.

Ultimately, the study offers a critical reading of the term and proposes a balanced framework that respects both conceptual utility and cultural specificity, aiming to enrich the academic treatment of migration and security in the Maghreb and broader African context.

Keywords: Securitization, Irregular Migration, Conceptual Transplantation, Algerian Security Policies, Arab Academic Discourse

مقدمة:

في خضم التحولات النظرية التي شهدها حقل الدراسات الأمنية، برز مصطلح "الأمننة (Securitization) "بوصفه أداة تحليل مركزية في مدرسة كوبنهاغن، إذ أعيد تشكيل العلاقة بين السياسة والخطاب، عبر تحويل قضايا اجتماعية إلى تهديدات أمنية تستدعي إجراءات استثنائية. غير أن إدخال هذا المصطلح إلى اللغة العربية لم يكن مجرد ترجمة تقنية، بل مثّل لحظة سيميائية ومعرفية حرجة، إذ اصطدم ببنية صوتية وثقافية لا تُساير بسهولة دلالاته الأصلية، مما أثار جدلًا حول شرعية استنباته في السياق العربي.

من منظور سيميائي، لم يقرأ مصطلح "الأمننة" كدال لغوي فحسب، بل كعلامة محمّلة بإرث معرفي غربي، وهو ما أثار تساؤلات حول قابلية اللغة العربية لاستيعاب مفاهيم

قادرة على إعادة تشكيل الواقع، ومدى مشروعية استنبات المفاهيم الوافدة في بيئات معرفية محلية. في الجزائر، أبدى بعض الباحثين مرونة لافتة في توظيف هذا المصطلح لتحليل ظواهر أمنية معقدة، أبرزها الهجرة غير الشرعية القادمة من إفريقيا جنوب الصحراء، حيث تعاملت الدولة معها كقضية أمنية تتجاوز البعد الإنساني.

في المقابل، بقي الخطاب الأكاديمي العربي مترددًا في اعتماد هذا المفهوم، نتيجة هيمنة نزعة لغوية محافظة أخضعت المصطلحات المستوردة لاختبارات صوتية صارمة، وفضلت الترجمة الحرفية على التوطين المفاهيمي. كما أن ضعف التفاعل مع المدارس النظرية الغربية، خاصة في مجال الدراسات الأمنية، ساهم في تأخر تبني هذا المصطلح رغم الحاجة الملحة إليه في تحليل قضايا مثل الهجرة والحدود والسيادة.

هذا التباين بين السياقين الجزائري والعربي لم يعكس فقط اختلافًا في المواقف اللغوية، بل أشار إلى عمق التفاوت في البنية المعرفية والجرأة المنهجية. فالباحث الجزائري لم يُقصي البعد السيميائي، لكنه تعامل معه بمرونة وظيفية، حيث قدّم الفاعلية التحليلية على الانسجام الصوتي، وأعاد إنتاج المفهوم داخل السياق المحلي، أحيانًا بتعريبه وأحيانًا بتركه كما هو، ما دل على براغماتية معرفية. أما في السياقات العربية الأخرى، فغالبًا ما نُظر إلى المصطلح بوصفه تهديدًا للهوية اللغوية، مما أفضى إلى تردد في استنباته أو توظيفه.

عززت هذه الديناميكية الجزائرية خصوصية الباحث الجزائري في التفاعل مع المفاهيم الغربية، مدعومة بتقليد أكاديمي مزدوج (فرنكوفوني وعربي)، أتاح له التنقل بين الحقول النظرية المختلفة، وكسر الحواجز السيميائية التي تُعيق التفاعل المعرفي في بعض السياقات العربية. وقد انعكس ذلك في تبني مصطلحات مثل العولمة، الرقمنة، الأتمتة، والأمننة، ليس فقط في الخطاب الاقتصادي والتكنولوجي، بل أيضًا في تحليل السياسات العامة، خاصة في مجالات الأمن والهجرة.

إذاً الفرق الجوهري يكمن في فلسفة الترجمة والتوطين: بين من يرى في المفهوم أداة قابلة للتكييف والتحليل، ومن يراه علامة لغوية يجب أن تنسجم مع البنية الثقافية المحلية. هذا التباين هو الذي جعل الباحثين يفكرون في مدى قدرة المفاهيم المستوردة، وعلى رأسها "الأمننة"، على إنتاج معرفة محلية دون أن تُشوَّه دلالاتها الأصلية، خاصة في تحليل ظواهر عابرة للحدود كالهجرة غير الشرعية نحو الجزائر.

من هنا، تبلورت الإشكالية المركزية: هل يُعدّ مصطلح "الأمننة" مصطلحا قابلا للاستخدام في السياق الجزائري والنظر إليه كأداة تحليلية فعالة لفهم وتحليل ظاهرة الهجرة

غير الشرعية نحو الجزائر في سياقها الإفريقي؟ وما مدى قدرة الباحث الجزائري على تجاوز القيود السيميائية واللغوية لصالح بناء أدوات معرفية وظيفية؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية المطروحة انبثقت فرضيتين هما :الفرضية الأولى:إذا كان مصطلح "الأمننة" هو مصطلح تحليلي فإن الباحث الأكاديمي الجزائري تعامل معه بمرونة، وليس بنفور كما في السياقات الأكاديمية العربية الأخرى.الفرضية الثانية: كلما تم توظيف مصطلح الأمننة في سياق الهجرة غير الشرعية كلما كان هناك فهم أوسع للسياسات الأمنية المتخذة من طرف أي دولة تريد احتواء الظاهرة بطريقة أمنية وليس إنسانية.

ومن أهم أسباب اختيار هذا الموضوع هو تسليط الضوء على التباين المعرفي والسيميائي في توظيف مصطلح "الأمننة "بين السياق الجزائري والعربي، وتحليل مدى فاعلية هذا المفهوم في فهم الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر، ومساءلة شرعية استنبات المفاهيم الغربية في بيئة لغوية وثقافية مغايرة.

أما من حيث المناهج المستخدمة في الدراسة فيجب القول أنه وعند التعامل مع المصطلحات ودراستها نقديًا، لا يكفي الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وحده، لأنه يقتصر على وصف الظاهرة وتحليلها في حدودها الظاهرة. بينما المصطلحات بطبيعتها تحمل أبعادًا دلالية وسيميائية تتجاوز مجرد الوصف المباشر، وهو ما استدعى مناهج أكثر عمقًا ومرونة.

وانطلاقا من هذا أصبح المنهج الأنسب في هذا السياق هو تحليل الخطاب، لأنه المنهج الذي يتيح فهم كيفية تشكّل المصطلحات داخل سياقات سياسية وإعلامية وأكاديمية، ويكشف عن القوى التي تتحكم في تداولها وتوجيه دلالاتها، كما أن هذا المنهج يفتح أيضا المجال أمام قراءة المصطلح في ضوء علاقته بالسلطة والمعرفة، مما يمنح الدراسة بعدًا نقديًا أوسع. وإلى جانب ذلك، يبرز التحليل المفهومي النقدي كأداة مهمة لتفكيك البنية الداخلية للمصطلح، وبيان مدى اتساقه أو تناقضه مع الواقع، مع إبراز خلفياته الفكرية والإيديولوجية. وهذا التحليل يتيح مساءلة المفاهيم نفسها بدل الاكتفاء بتوصيفها، وهو ما يثري البحث ويمنحه عمقًا فلسفيًا.

وبالتالي فإن الجمع بين تحليل الخطاب والتحليل المفهومي النقدي حقق رؤية شاملة، حيث تم رصد البعد التداولي للمصطلح في الخطاب، إلى جانب نقد بنيته المفهومية. هذا المنهج المركّب انسجم مع طبيعة دراسة قضايا كالهجرة، التي لا تُختزل في كونها ظاهرة اجتماعية، بل هي أيضًا خطاب سياسي وإعلامي تداخل مع مفاهيم الأمن والهوية والسيادة.

وبهذا الشكل، أصبح المنهج النقدي التحليلي للمفاهيم والخطاب هو الأكثر جدوى في دراسة المصطلحات، لأنه تجاوز حدود الوصف الجامد نحو مساءلة المصطلح ذاته: هل هو أداة تحليلية أم مجرد أداة إقصائية؟ ومن خلال هذا التوازن بين البعد النظري والبعد التداولي، أمكن الوصول إلى فهم أعمق وأكثر دقة للظواهر الفكرية والاجتماعية.وبهذا تم تقسم الدراسة إلى مبحثين هما: 1. مصطلح الأمننة في السياق الغربي، 2. مصطلح الأمننة في السياق العربي بين الحذر والتبنّي

هناك أيضا إشارات بحثية تناولت إشكالية استنبات المصطلحات الغربية في اللغة العربية، وإن كانت المعالجة لا تزال محدودة ومتناثرة. أهمها دراسة بعنوان "مفهوم الأمننة ودلالته في الدراسات الأمنية المعاصرة "للباحث حسين باسم عبد الأمير[1]، تم التطرق إلى البنية النظرية للمصطلح كما صاغته مدرسة كوبنهاغن، مع محاولة ربطه بالسياق العربي، لكن دون معالجة مباشرة لإشكالية استنباته اللغوي والسيميائي.

أما على مستوى نقد المصطلح في اللغة العربية، فقد تناولت بعض الدراسات مثل "إسهامات المجلس الأعلى للغة العربية في معالجة إشكالية المصطلح[2] "قضية تعريب وتوطين المفاهيم الوافدة، وإن لم تتناول "الأمننة" تحديدًا، إلا أنها وضعت إطارًا عامًا يمكن إسقاطه على هذا النوع من المصطلحات، خاصة من حيث التوتر بين الترجمة الصوتية والوظيفة التحليلية. كذلك، في ورقة بعنوان "نظرية الأمننة وتصاعد الجدل حول التوسع في مفهوم الأمن[3]"، تم التطرق إلى البعد الخطابي للمصطلح، دون الدخول في تفاصيل استنباته في اللغة العربية.

إذاً إن تناول مسألة الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر من زاوية "الأمننة بين الاستنبات المفاهيمي والرفض الصوتي" هو الذي كشف عن إشكالية غياب الحدود الواضحة للدراسة. فالهجرة لا يمكن حصرها في إطار زمني أو مكاني ثابت، لأنها مرتبطة بعلاقات دولية متغيرة باستمرار. كما أن غياب التحديد الموضوعي جعل من الصعب الفصل بين الهجرة النظامية وغير النظامية، أو بين الخطاب السياسي والإعلامي حولها. وهذا التداخل بيّن أن الظاهرة ليست مجرد حركة أفراد، بل هي نتاج سياقات دبلوماسية وأمنية متقلبة. فالهجرة من مالي إلى الجزائر مثلًا تختلف في معالجتها قبل وبعد التوتر الدبلوماسي بين البلدين، ما يبرز أثر السياسة في تشكيل التصورات الأمنية. ومن هنا، أصبح المصطلح ذاته محل جدل: هل هو أداة تحليلية فعالة أم مجرد خطاب يكرس الانغلاق؟

1. مصطلح الأمننة في السياق الغربي:

مثلت "الأمننة" أحد المفاهيم المحورية في الدراسات المعاصرة للأمن ، وقد برزت بقوة ضمن أدبيات المدرسة البنيوية وما بعد البنيوية، خاصة في السياق الغربي. هذا المصطلح لم يكتفي بتوصيف الظواهر الأمنية، بل اعتنى بكيفية تحويل قضايا غير أمنية إلى تهديدات تستدعي إجراءات استثنائية. وقد ساهمت مدرسة كوبنهاغن بشكل خاص في بلورة هذا المفهوم، من خلال التركيز على الخطاب ودور الفاعلين في بلورة القضايا ضمن منطق الأمن. في هذا المبحث، سيتم تفكيك الأسس النظرية لمصطلح الأمننة، وتتبع تطوره في السياق الغربي، مع إبراز خلفياته الفلسفية والسياسية.

1.1. نشأة مفهوم الأمننة في مدرسة كوبنهاغن في ظل ردود المدرسة الو اقعية

1.1.1. مدرسة كوبنهاغن والبناء الأمني الجديد :

ظهر مصطلح "الأمننة" ضمن أعمال مدرسة كوبنهاغن في تسعينيات القرن الماضي، خاصة في كتاب *People, States and Fear* لباري بوزان، وأعمال أولي ويفر التي ركزت على "الفعل الخطابي" كمدخل لفهم الأمن.[4]

ساهم كل من بوزان، وويفر، ودي وايلد في تطوير نظرية الأمننة بوصفها عملية يتم فيها تحويل قضية ما من وضعها العادي إلى تهديد وجودي، مما يبرّر اتخاذ إجراءات استثنائية باسم الأمن. هذه النظرية جاءت كردّ على محدودية المقاربات الواقعية التقليدية التي حصرت الأمن في القوة العسكرية، دون اعتبار الأبعاد الاجتماعية والسياسية والبيئية للتهديدات[5].

وتم تعريفها بوصفها عملية خطابية تُحوّل قضية ما إلى تهديد وجودي، مما يُبرّر اتخاذ إجراءات استثنائية تتجاوز القواعد والمؤسسات العادية. لأنها ليست مجرد توصيف، بل ممارسة سياسية تُعيد تشكيل الواقع. وقد أشار بوزان إلى أن نجاح العملية لا يتوقف على وجود تهديد حقيقي، بل على مدى قبول الجمهور لهذا التهديد بوصفه مبررًا للإجراءات الاستثنائية. وهنا يصبح الأمن أداة للسلطة، تُستخدم لتبرير التوسع في صلاحيات الدولة،[6]

2.1.1. الأمن في المدرسة الو اقعية الكلاسيكية:

إذا كان الأمن من منظور كوبنهاغن يعتبر مفهوما قابلا للتطور فمن جانب أخر رأت الواقعية الكلاسيكية أن الأمن ينبع من طبيعة النظام الدولي الفوضوي، حيث تغيب سلطة مركزية قادرة على فرض النظام، مما يدفع الدول إلى الاعتماد على قوتها الذاتية لضمان البقاء. وفقًا لهذا المنظور، تُعد الدولة الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، وتسعى دائمًا إلى تعزيز قدراتها العسكرية والاقتصادية لمواجهة التهديدات المحتملة.

الأمن، في هذا السياق، يُفهم على أنه حماية سيادة الدولة ومصالحها الحيوية من التهديدات الخارجية. وأن الصراع أمر حتمي في السياسة الدولية، وأن التوازن بين القوى هو الوسيلة المثلى لتحقيق الاستقرار. وقد أسس لهذه الرؤية مفكرون مثل هانس مورغنثاو، الذي اعتبر أن السياسة الدولية تُحكم بمنطق القوة وليس بالأخلاق أو القانون.[7]

وعلى هذا الأساس ردّت الواقعية الجديدة على مدرسة كوبنهاغن بانتقاد واضح بسبب توسيع مفهوم الأمن وجعله يشمل قضايا غير تقليدية مثل البيئة، الهجرة، والهوية الثقافية، معتبرة أن هذا التوسيع هو الذي يُضعف وضوح المفهوم ويُربك أدوات التحليل. ف

من منظور الواقعية الجديدة، الأمن يجب أن يبقى مرتبطًا بالتهديدات المادية المباشرة التي تواجه الدولة، خصوصًا تلك المتعلقة بالقوة العسكرية والتوازنات الجيو-سياسية .كما ترى أن التركيز على الخطاب والتمثيل، كما تفعل كوبنهاغن، يُغفل البُعد البنيوي للنظام الدولي، ويُقلل من أهمية المصالح القومية والردع، كذلك بالنسبة للواقعيين الجدد، فإن الأمن لا يُبنى عبر اللغة أو التمثيل، بل عبر القدرات الفعلية للدولة في مواجهة التهديدات.[8]

وعليه فلقد عكس هذا الرد تمسك الواقعية الجديدة بالمنهج العقلاني والتحليل البنيوي، في مقابل الطابع التفكيكي و الما بعد حداثي الذي تبنته مدرسة كوبنهاغن التي رأت بضرورة توسيع الأمن في حين أن الواقعية اعتبرت بأن توسيع الأمن قد يؤدي إلى تسييس مفرط لقضايا اجتماعية، مما يُضعف من فاعلية السياسات الأمنية.[9]

إذاً شكّل الجدال بين الواقعية الجديدة ومدرسة كوبنهاغن حول مفهوم الأمن محطة خصبة في تطور التنظير الأمني، وكشف عن التوتر الكبير الحاصل بين المقاربات البنيوية الصلبة والمقاربات الخطابية المرنة .وقد ساهم هذا الصراع المعرفي في تعميق فهم الباحثين لطبيعة التهديدات، وفتح المجال أمام إعادة التفكير في من يُعرّف الأمن ولصالح من؟كما دفع إلى تطوير أدوات تحليلية أكثر تنوعًا، جمعت بين القوة المادية والرمزية، وبين البنية والفاعلية .وبفضل هذا التفاعل النقدي، أصبح حقل دراسات الأمن أكثر قدرة على استيعاب التحولات المعاصرة، من تغير المناخ إلى الهجرة العابرة للحدود.

2.1. مقومات نظرية الأمننة :

تُعد نظرية الأمننة من أبرز الإسهامات المفاهيمية في حقل دراسات الأمن، إذ أعادت تعريف ما يُعتبر تهديدًا وكيف يُبنى خطاب الخطر. ولفهم آليات هذه النظرية، لا بد من التوقف عند المقومات الأساسية التي تجعل من عملية الأمننة ممكنة وفعّالة. وفيما يلي عرض لأهم هذه المقومات كما صاغتها مدرسة كوبنهاغن.

1.2.1. الفاعل المؤمنِن:(Securitizing Actor)

يُعد الفاعل المؤمنِن الركيزة الأولى في عملية الأمننة، وهو الجهة التي تُطلق الخطاب الأمني وتُقدّم قضية ما على أنها تهديد وجودي. قد يكون هذا الفاعل دولة، زعيم سياسي، مؤسسة أمنية، وسيلة إعلامية. ونجاح الأمننة يعتمد على قدرة هذا الفاعل على إقناع الجمهور بجدية التهديد، وغالبًا ما يُستخدم خطاب استثنائي يبرر تجاوز القواعد العادية باسم الأمن.[10]

2.2.1. الموضوع المرجعي:(Referent Object)

الموضوع المرجعي هو الكيان أو القيمة التي يُفترض أنها مهددة وتستحق الحماية. في المدرسة التقليدية، غالبًا ما تكون الدولة هي الموضوع المرجعي، لكن مدرسة كوبنهاغن وسّعت هذا المفهوم ليشمل الهويات الثقافية، البيئة، وحتى الأفراد. هذا التوسيع عكس تحولًا في فهم الأمن من كونه حماية مادية إلى كونه بناءً اجتماعيًا يتغير حسب السياق.[11]

3.2.1. الجمهور :(Audience)

هو الطرف الذي يجب أن يقتنع بخطاب الأمننة حتى تُصبح العملية فعالة. لا يكفي أن يُعلن الفاعل وجود تهديد، بل يجب أن يتلقى الجمهور هذا الإعلان ويمنحه شرعية. الجمهور قد يكون تقنيًا (خبراء)، بيروقراطيًا (صناع القرار)، أو عامًا (الرأي العام). وقبول الجمهور لهذا الخطاب يُعد شرطًا أساسيًا لتحول القضية إلى مسألة أمنية.[12]

إذاً لقد شكّلت مقومات نظرية الأمننة تحولًا جذريًا في فهم الخطاب الأمني الغربي، خاصة في ما يتعلق بكيفية تأطير الآخر كمصدر تهديد. إذ ساهمت في تفسير كيفية انتقال قضية الهجرة غير الشرعية من موقعها في السياسات الدنيا (low politics) إلى موقع مركزي في السياسات العلي، وباتت تُعامل كتهديد وجودي للدولة والمجتمع.

ومن زاوية أخرى يجب القول أن هذا التحول لم يكن نتيجة تغير مادي في الظاهرة، بل بفعل الخطاب الذي أعاد تعريفها، وهو ما أبرز أهمية الفاعل المؤمنِن، والجمهور، والموضوع المرجعي كمقومات حاسمة في الأمننة. أما من زاوية السياق الأكاديمي الغربي، لاقت هذه المقومات رواجًا واسعًا، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، حين عجزت الواقعية الجديدة عن تفسير توسّع الخطاب الأمني ليشمل قضايا غير عسكرية، مثل الهجرة، الهوية، والدين.

لقد استفادت مدرسة كوبنهاغن كثيرا من أحداث 11 سبتمبر لأنها صارت رائدة في التحليل من خلال أطروحاتها النقدية الجديدة، التي روج لها روادها والذين إمتازوا بقدرة تحليلية فائقة في تفكيك الخطاب الذي رافق معالجة تبعات تلك الأحداث التي ألمت برأس

العالم، بحيث أن المدرسة ركزت أساسا على البنية الإنشائية للتهديد، بدلًا من الاكتفاء بالتحليل البنيوي التقليدي الذي مارسته الواقعية الكلاسيكية.

من هنا بدأ تطبيق سياسات أمنية جديدة منطلقة من خطاب رسمي عمل على تغيير النظرة نحو الأمن، نظرا لتغير التهديد، باعتبار أن الدولة ومصلحتها القومية لم تبق تتلقى تهديدا فقط من طرف الفواعل الدولاتية وإنما صارت هناك فواعل غير دولاتية ، وهي التي باتت تمس بالدرجة الأولى أمن الدول وبدون سابق إنذار وبدون ساحات قتال. لذلك أول خطوة نحو تجسيد الخطاب الأمني تم إعادة النظر في المهاجر القادم من الجنوب، ووصفه بأنه عدو الحضارة الغربية وأنه الحامل الأول للتهديد الثقافي–الديني، وبهذا تعزّز منطق الأمننة في السياسات الأوروبية والأمريكية تجاه الهجرة والحدود[13].

لقد مكّنت هذه النظرية الباحثين من فهم كيف تُبنى التهديدات، لا كيف تُكتشف، وهو ما جعلها أداة مركزية في تحليل الخطاب السياسي الغربي تجاه الآخر، خاصة في ظل تصاعد الشعبوية واليمين المتطرف. وبذلك، تجاوزت مدرسة كوبنهاغن حدود الواقعية الجديدة، وفتحت أفقًا نظريًا جديدًا لفهم الأمن بوصفه بناءً اجتماعيًا وخطابيًا، لا مجرد استجابة مادية للتهديدات الخارجية.[14]

3.1. العلاقة بين الخطاب والسياسة من أجل أمننة قضايا غير تقليدية:

1.3.1. مفهوم الخطاب الأمني :

يُعد الخطاب في الدراسات الأمنية أكثر من مجرد وسيلة لغوية؛ إنه ممارسة اجتماعية تُنتج وتعيد تشكيل الواقع السياسي. فالخطاب يُستخدم لإعادة النظر في القضايا، وتحديد ما يُعتبر تهديدًا، ومن له الشرعية في مواجهته.

وعليه يُصبح الخطاب أداة مركزية في تحويل قضية ما من وضعها العادي إلى حالة استثنائية تستدعي تدخلًا أمنيًا. ويُنظر إلى الخطاب بوصفه فعلاً إنشائيًا يُعيد تشكيل الحدود بين الطبيعي والطارئ، وبين السياسي والأمني"[15]

وعلى هذا الأساس يتحول الأمن من كونه مجرد واقع موضوعي، إلى خطاب يسوق له فاعل معين بأن ظاهرة إنسانية أو طبيعية ما بأنها تمس أمن الدولة بشكل أو بآخر ويجب ان تجند لها كل الآليات الأمنية لاحتوائها فقط من خلال فعل الخطاب.

فحين يُقدّم فاعل سياسي قضية معينة على أنها تهديد وجودي، ويُقنع الجمهور بذلك، تتحول القضية إلى مسألة أمنية. هذا التحول لا يعتمد بالضرورة على وجود تهديد حقيقي، بل على نجاح الخطاب في إقناع الجمهور بوجوده. وهنا تتقاطع الأمننة مع نظرية الفعل الخطابي التي ترى أن اللغة ليست مجرد وسيلة للتعبير، بل أداة لإنتاج الواقع

السياسي. فالأمن، وفق مدرسة كوبنهاغن، هو نتيجة تفاعلية بين الفاعل والجمهور، وليس مجرد استجابة لحدث خارجي.

2.3.1. مفهوم السياسة في عملية الأمننة:

أصبحت السياسة في عملية الأمننة ليست مجرد استجابة عقلانية لتهديدات موضوعية، بل هي فعلٌ إنشائيٌ يُمارَس من خلال الخطاب، حيث يُعاد تعريف الظواهر الاجتماعية كالهجرة، الإرهاب، التهديدات البيئية، لتُدرج ضمن نطاق التهديدات الوجودية.

وعليه فإن هذا الفهم النقدي الجديد قد تجاوز كثيرا المنظور الواقعي الذي رأى بأن الأمن هو مقتصرٌ فقط على الاستجابة المادية للقدرات والتهديدات، وأظهر من جانب آخر أن الفاعل السياسي يمكنه، عبر الخطاب أن يحول أي قضية إلى مسألة أمنية، وهو ما فتح المجال لتسخير أدوات الدولة الصلبة، دون الحاجة إلى تبرير قانوني تقليدي.

كان الواقعيون الجدد، وعلى رأسهم ميرشايمر، قد أشاروا إلى أن هذا التوسع في مفهوم الأمن سيهدد بانزلاق السياسة إلى منطق القوة، حيث تُستخدم الأمننة كذريعة لتجاوز القانون الدولي، كما حدث بعد هجمات 11 سبتمبر2001. إذ تم النظر إلى العمليات الإرهابية كتهديد وجودي، مما أتاح للولايات المتحدة تبرير تدخلها العسكري في أفغانستان، وتوسيع صلاحياتها الأمنية داخليًا وخارجيًا، دون مساءلة حقيقية من المجتمع الدولي. إذاً هذا الاستخدام السياسي المتسرع للأمننة هو الذي أجزم بأن الخطاب الأمني ليس محايدًا، بل أداة إستراتيجية تُستخدم لتشكيل الواقع السياسي وفقًا لمصالح القوى الكبرى[16].

لذلك أصبحت للسياسة علاقة ترابط مع الأمننة في عملية مزدوجة: من جهة، تُنتج السياسة تهديدًا عبر الخطاب؛ ومن جهة أخرى، تُشرعن استخدام أدوات القوة لتجاوز الأعراف القانونية والمؤسسات الدولية. وهو ما جعلها فعلًا سياسيًا بامتياز، لا مجرد توصيف تقني للتهديدات، بل هي إعادة تشكيل واضح للحدود بين الأمن والسياسة، بين القانون والسيادة، وبين الداخل والخارج.[17]

3.3.1. العلاقة بين الخطاب والسياسة في عملية الأمننة :

لم يبق الخطاب السياسي مجرد وسيلة للتواصل، بل أصبح أداة لإعادة تشكيل الواقع السياسي والأمني. أما السياسة الأمنية، فهي مجموعة التدابير التي تتخذها الدولة لحماية مصالحها، لكنها لا تُفعّل إلا بعد أن يُعاد تعريف الظاهرة عبر الخطاب بوصفها أمنية. مثلا أمننة الإرهاب عبر خطاب سياسي مكثف بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مما شرعن التدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان وتوسيع صلاحيات الاستخبارات.[18]

مثال آخر وصف الهجرة غير الشرعية في أوروبا بأنها تهديد ثقافي–ديموغرافي، هذا الوصف هو الذي سمح فيما بعد بتسخير أدوات أمنية صارمة، مثل الجدران العالية، وأوروبا القلعة، والسياجات المكهربة التي بنتها الولايات المتحدة الأمريكية في وجه مهاجري الميكسيك، ثم صياغة ترسانة من التشريعات الاستثنائية لتجريم المهاجرين.

ألا يمكن القول من خلال هذين المثالين السابقين أن الأمننة باتت تعدّ تجسيدًا حقيقياً لفكرٍ غربيٍّ نشأ في سياق ما بعد الحرب الباردة، حيث برزت الحاجة إلى إعادة تعريف التهديدات الأمنية خارج الإطار العسكري التقليدي. هذه النظرية وُلدت في رحم الغرب، ليس فقط كمحاولة لفهم التحولات الأمنية، بل كامتداد لثقافة غربية غنية بالتوليد المفاهيمي واللغوي، قادرة على إنتاج مصطلحات تُعيد تشكيل الواقع السياسي.

إذاً، ومن خلال هذه الدراسة لقد تمت قراءة الأمننة بوصفها أداة خطابية أُستخدمت لإحاطة الذات الغربية، وتحصينها ضد "الآخر"، الذي غالبًا ما تم تصويره بأنه غير ديمقراطي، غير عقلاني، ومهدِّد للمنظومة الليبرالية، بحيث إعتبر فرانسيس فوكوياما في كتابه *نهاية التاريخ والإنسان الأخير*، أن التاريخ بلغ نهايته بانتصار الديمقراطية الليبرالية، وأن التهديدات المستقبلية لن تأتي من داخل هذه المنظومة، بل من خارجها، أي من الدول غير الديمقراطية التي لم تلتحق بعد بالركب الليبرالي. ومن هنا، صار لدى الغرب أن عجلة التاريخ والتطور توقفت عندهم وبالتالي صار من الضروري عدم الإكتفاء بالأمن المستند على النظرة التقليدية فقط وإنما وجب توسيعه ليشمل كافة التهديدات وغن لم تكن تهديدات مسلحة، أي لم يعد السلاح هو التهديد الوحيد لأمن وبقاء لدولة وفق منظور واقعي كلاسيكي وإنما ذوبان الجليد وتفكك الهوية وفقدان المكانة الرمزية هي أيضا تهديدات جديدة ، لذلك تم شحن الخطاب الأمني الغربي بهذه التهديدات الجديدة ، وجعل القوة الصلبة موجهة ليس فقط نحو قوة صلبة مثلها وإنما موجهة نحو كل ما يجب ان يهدد بقاء دولة هذا الإنسان الأخير، عبر أمننة الآخر سواء كان مهاجرًا، دولة جنوبية، جماعة دينية كتهديد وجودي. وهكذا صار المصطلح يستخدم لتبرير كافة السياسات الاستثنائية، وتوسيع صلاحيات الدولة، وتهميش القانون الدولي، في سبيل الحفاظ على نهاية التاريخ كما تصورها الغرب.

بالتالي فإن ولادة نظرية الأمننة في الغرب ليست مجرد صدفة معرفية، بل تعبير عن قدرة هذا الفضاء الفكري على إنتاج أدوات تحليلية تخدم مصالحه، وتُعيد رسم حدود الذات والآخر وفقًا لمنطق الهيمنة الرمزية والسياسية

2.1. توسيع مفهوم الأمن وارتباطه بالقطاعات الأمنية غير التقليدية :

بعد التطرق للاختلاف بين المدرستين ونظرتهما للأمن تم معرفة مدى الفروقات الواضحة بين المدرستين، وأن المدرسة النقدية تمكنت من التأثير من خلال روادها في الدراسات الأمنية وساهمت في بلورة أفكا جديدة حول الأمن وبالتالي تم توسيع الأمن وصار ذلك التوسع كأحد أبرز مساهمات مدرسة كوبنهاغن ، إذ تم تقسيم الأمن إلى خمسة قطاعات غير تقليدية تمثلت في:[19]

1.2.1. الأمن البيئي:

ارتبط الأمن البيئي بحماية الموارد الطبيعية من التدهور، ومواجهة التغير المناخي والتصحر والتلوث. وقد اعتُبر تهديدًا غير تقليدي لكنه متصاعد، خاصة في الدول التي عانت هشاشة بيئية. وأُدرج ضمن السياسات العليا بعد أن تبيّن أن الأزمات البيئية هددت الاستقرار المجتمعي والاقتصادي.

2.2.1. الأمن المجتمعي:

ركّز الأمن المجتمعي على حماية الهويات الثقافية والدينية واللغوية من التهديدات التي أضعفت تماسك الجماعة أو عرضتها للإقصاء. واهتم بالحفاظ على الانسجام الداخلي، لا سيما في المجتمعات المتعددة. واستُخدم لتحليل التوترات العرقية والطائفية، كما حدث في حالات الأقليات في أوروبا والساحل الإفريقي.

3.2.1. الأمن الاقتصادي:

تناول الأمن الاقتصادي ضمان الاستقرار المالي، وحماية البنية الإنتاجية، وتأمين سلاسل التوريد الحيوية. وشُوهد كشرط أساسي لبقاء الدولة وممارسة سيادتها. وبرز بقوة خلال الأزمات العالمية مثل جائحة كوفيد-19، حين تحوّلت السياسات الاقتصادية إلى أدوات أمنية.

4.2.1. الأمن العسكري:

ارتبط الأمن العسكري بحماية الدولة من العدوان الخارجي، وضمان الردع والتفوق العسكري. واعتمد على القوة الصلبة مثل الجيوش والأسلحة، وظل محورًا رئيسيًا في النظريات الواقعية. ورغم توسّع مفهوم الأمن، احتفظ الأمن العسكري بمكانته في السياسات العليا، خاصة في مناطق النزاع.

5.2.1. الأمن السياسي:

اهتم الأمن السياسي بالحفاظ على النظام القائم، ومنع الانقلابات، والتصدي للمعارضة التي صُنّفت كتهديد. واستُخدم أحيانًا لتبرير القمع وتقييد الحريات، خصوصًا في

الأنظمة السلطوية. وارتبط بالخطاب السياسي، حيث حُوّلت المطالب السياسية إلى تهديدات أمنية عبر التاطير الإعلامي والسياسي.

في الأخير يمكن القول بأن مدرسة كوبنهاغن تمكنت من فرض حضورها في حقل الدراسات الأمنية من خلال طرحها لمفهوم "الأمننة"، حيث أعادت تعريف الأمن وتقسيمه إلى مجالات متعددة مثل الأمن السياسي، الاقتصادي، المجتمعي، والبيئي. هذا الطرح منحها قدرة على منافسة المدرسة الواقعية بشقيها التقليدي والجديد، التي كانت تركز أساسًا على الأمن العسكري والدولة كفاعل مركزي. كما أن مقاربة كوبنهاغن وفرت أدوات تحليلية جديدة لفهم كيف تتحول القضايا إلى مسائل أمنية عبر الخطاب والممارسات السياسية. هذا التوجه أتاح للباحثين تجاوز النظرة الضيقة للأمن والانفتاح على أبعاده المتعددة. وبذلك لعبت المدرسة دورًا مهمًا في تطوير الدراسات الأمنية واغناء النقاش الأكاديمي حولها. لقد أصبحت مقاربتها مرجعًا أساسياً في تحليل الظواهر المعاصرة المرتبطة بالأمن والهجرة والعلاقات الدولية.

2. الأمننة في السياق العربي بين الحذروالتبني:

في سياق التفاعل العربي مع المفاهيم الأمنية الغربية، برزت "الأمننة" كمصطلح إشكالي لم يجد له موطنًا لغويًا أو مفاهيميًا راسخًا في الفكر العربي. فقد غابت الكلمة عن المعاجم الكلاسيكية مثل "لسان العرب" و"القاموس المحيط"، كما لم يسمح جذر "أمن" صرفيًا بتحويله إلى صيغة "فعللة"، مما جعل "أمننة" تركيبًا لغويًا غير منسجم مع قواعد الاشتقاق العربي. ولم تُعوض هذه الفجوة حتى في الدراسات الأكاديمية المشرقية المعاصرة، التي تجنّبت المصطلح تنظيرا وتطبيقًا، ما عكس تردداً معرفيًا تجاهه. وقد عزّز هذا التردد رفض علم السيمياء توظيف الكلمة، نظرًا لعدم قابليتها للترجمة الحرفية أو الدلالية الدقيقة، إذ لم توجد مقابلات عربية تُجسّد البنية المفهومية لـ "securitization"كما صاغها "بوزان" ورفاقه.

لأن المصطلح كما أوردنا في المبحث الأول نشأ في بيئة معرفية غربية مشبعة بخلفيات فلسفية وسياسية خاصة، مما جعل تبنّيه في السياق العربي فعلًا غير بريء، استدعى مساءلة نقدية حول مدى ملاءمته للواقع المحلي، لا سيما حين استُخدم لتحليل قضايا الهجرة أو الأمن المجتمعي في دول المغرب العربي والساحل، حيث اختلفت البنية الاجتماعية والدلالية جذريًا عن السياق الأوروبي الذي أنجب المفهوم.

1.2. مصطلح الأمننة في الدراسات العربية:

1.1.2. الإحجام العربي عن استخدام مصطلح الأمننة :

لقد أظهر الفكر العربي في تعامله مع المفاهيم الوافدة نوعًا من الرفض، خاصة حين واجه صعوبة في الاشتقاق وفق قواعد صرفية تقليدية، اعتُبرت في كثير من الأحيان عائقًا أمام استيعاب المصطلحات الجديدة.

ورأى بعض اللغويين أن عدم القدرة على توليد كلمات مثل "أمننة" أو "دولاتية" نبع من تمسك صارم بمنطق الاشتقاق القديم، الذي لم يواكب التحولات المفاهيمية والتكنولوجية المتسارعة. ومع تدفق المصطلحات الغربية، مثل "العولمة" و"الرقمنة" و"الذكاء الاصطناعي"، بدا واضحًا أن البنية اللغوية العربية واجهت تحديًا وجوديًا: هل تُنتج مفاهيمها الخاصة، أم تتبنى الوافد وتُطوّعه؟

انقسم الخطاب العربي بين من دعا إلى المحافظة على الذات اللغوية، ومن رأى أن التفاعل مع المفاهيم الغربية ضرورة معرفية لا تعني التبعية، بل الانفتاح النقدي. وهكذا، لم يُطرح السؤال حول قابلية الاشتقاق فحسب، بل حول قدرة اللغة على أن تكون أداة تحليلية مرنة، تستوعب الواقع المتحوّل دون أن تفقد هويتها. كشفت هذه الجدلية أن التحدي ليس لغويًا فقط، بل معرفي حضاري، يتطلب إعادة التفكير في العلاقة بين اللغة، الفكر، والواقع.

وعليه فرغم مرور أكثر من ثلاثة عقود على ظهور مصطلح "الأمننة" في الأدبيات الغربية، لا زال حضوره في الدراسات الأمنية العربية محدودًا أو خجولًا. فالمصطلح غالبًا ما يُذكر عرضًا دون توظيف نظري منهجي، أو يُستبدل بتعبيرات عامة مثل "التهديد الأمني" أو "الاستجابة الأمنية"، مما يُضعف من قدرته التحليلية.

2.1.2. أسباب الإحجام العربي عن استخدام مصطلح الأمننة:

إن الإحجام العربي عن استخدام مصطلح الأمننة إرتبط أولاً بكونه مفهوماً غربياً نشأ في سياق نظري مختلف عن البيئة العربية، باعتباره اختزال للقضايا السياسية والاجتماعية في إطار أمني ضيق، مما حد من إمكانيات التحليل الشامل .هناك أيضاً حساسية من توظيفه في تبرير السياسات السلطوية أو التدخلات الخارجية، وهو ما أثار تحفظات فكرية وسياسية . إلى جانب وجود ضعف الترجمة والتأصيل الأكاديمي للمفهوم داخل الدراسات العربية جعل استخدامه محدوداً وغير متجذر.

أولا: النزعة اللغوية المحافظة

تعود النزعة اللغوية المحافظة في السياق العربي إلى التمسك بالقواعد الصرفية والنحوية التقليدية، والحرص على عدم الخروج عن الأوزان المألوفة. وهو ما أدى إلى بطء في استيعاب المصطلحات المستحدثة أو إعادة صياغتها بما يتلاءم مع حاجات البحث المعاصر.

كما أن الميل إلى حماية نقاء اللغة جعل كثيرًا من اللغويين يترددون في قبول تراكيب جديدة مثل أمننة أو عولمة قبل أن تحظى بمشروعية مجمعية أو تراثية. غير أن هذا الاتجاه، رغم قيمته في الحفاظ على الهوية اللغوية، قد حد من قدرة العربية على التفاعل مع التطورات المفاهيمية العالمية.[20]

ثانيا: ضعف التفاعل النظري:

يُعدّ ضعف التفاعل النظري مع المصطلح أحد أبرز العوائق أمام انتشاره في الأدبيات العربية، إذ ظل أغلب الباحثين يركزون على التحليل الوصفي للظواهر الأمنية دون الانخراط في إنتاج إطار نظري خاص بهم.

كما ساهم غياب الترجمات الدقيقة والمقاربات النقدية للمفهوم في الحد من قدرته على ترسيخ نفسه في بيئة البحث العربي. وأدى ذلك إلى اقتصار التعامل معه على نطاق ضيق أو توظيف سطحي لا يتجاوز الاستعارة من النصوص الغربية دون تمحيص.[21]

ثالثا: الخوف من الاستلاب المعرفي

انطلق هذا الموقف من هاجس الحفاظ على الهوية المعرفية والثقافية، حيث رأى بعض المفكرين العرب أن تبني المصطلحات الوافدة قد يفتح الباب أمام تبعية فكرية للمناهج الغربية. وقد ارتبط هذا الخوف بالتجارب التاريخية للاستعمار التي جعلت النخبة العربية شديدة التحفظ تجاه المفاهيم التي لا تنبع من بيئتها الثقافية. إلا أن هذا الموقف، وإن كان يهدف للحماية، قد أسهم في عزلة معرفية حالت دون تطوير أدوات تحليلية جديدة.[22]

رابعا: الزاوية السيميائية

طرح البعد السيميائي إشكالية إضافية تعلقت بالشحنة الدلالية لمصطلح الأمننة، حيث نُظر إليه كتركيب لغوي مُستحدَث قد لا يجد له جذورًا راسخة في التراث العربي. هذا ما جعل بعض الباحثين يفضلون المصطلحات التقليدية ذات الحمولات التاريخية الواضحة، خشية أن يؤدي تبني مصطلحات مستحدثة إلى ضبابية في الفهم. غير أن الدراسات اللسانية الحديثة أكدت أن قدرة اللغة على التوليد الدلالي مرهونة بمرونتها في تطويع المصطلحات الجديدة.

وعليه فإن الزاوية السيميائية أتاحت قراءة الظواهر الثقافية والاجتماعية من منظور العلامات والدلالات، مما كشف عن البُنى العميقة للمعنى. فالسيميائيات كشفت عن التوتر بين الشكل والمضمون، بين اللغة والهوية، وبين الخطاب والسلطة. هذه المقاربة تجاوزت التحليل السطحي، وأسهمت في تفكيك الخطابات المهيمنة، سواء كانت سياسية أو دينية أو إعلامية.[23]

2.2. مصطلح الأمننة في الدراسات الجزائرية:

تم إدراج مصطلح الأمننة في الدراسات الجزائرية ضمن المقررات الجامعية في العلوم السياسية والعلاقات الدولية .كما تناولته المجلات العلمية الجزائرية في أبحاث نقدية وتحليلية مرتبطة بالأمن الإقليمي والدولي .وبذلك أصبح المفهوم معترفاً به أكاديمياً كأداة منهجية لفهم التحولات الأمنية في السياق الجزائري.

1.2.2. السياق المفاهيمي لمصطلح الأمننة في الدراسات الجزائرية

شهدت الدراسات الجزائرية في العقدين الأخيرين تزايداً ملحوظاً في توظيف مصطلح الأمننة ضمن تحليل الظواهر السياسية والاجتماعية، خاصة في ظل التحولات الأمنية التي أعقبت العشرية السوداء. وقد تم استلهام المفهوم من مدرسة كوبنهاغن التي عرّفته كعملية تحويل قضية عادية إلى قضية أمنية عبر خطاب سياسي يبرر اتخاذ إجراءات استثنائية.[24]

وهناك أمثلة عديدة تشير إلى تصريحات رسمية جزائرية مرتبطة بالهجرة غير الشرعية ومن أبرزها تصريح وزير الداخلية إبراهيم مراد (أكتوبر 2024) بحيث صرّح أن "*الهجرة غير الشرعية تهديد للأمن القومي الجزائري*" وأكد أن الجزائر تتعرض لـ"هجمة غير مسبوقة لإغراقها بالمهاجرين الأفارقة"، مشددًا على أن الظاهرة مرتبطة بانعدام الاستقرار في دول المصدر وضعف بنيتها التنموية.[25]

وبالتالي فإن تصريحات وزير الداخلية الجزائري التي وصفت الهجرة غير الشرعية بأنها "تهديد للأمن القومي" قد مثلت حالة نموذجية للأمننة كما حددتها مدرسة كوبنهاغن . فالخطاب السياسي هنا حوّل قضية اجتماعية وإنسانية إلى قضية أمنية بامتياز، مما برر اتخاذ إجراءات استثنائية . فيما بعد .

وهذا التحويل في حقيقة الأمر إنه عكس منطق الأمننة حيث تم رفع الظاهرة من مستوى النقاش العادي إلى مستوى التهديد الوجودي للدولة والمجتمع، ومن خلال هذا الخطاب شرعت الدولة سياسات مشددة مثل تعزيز الرقابة الحدودية والتنسيق الإقليمي والدولي، كما أظهر الخطاب أن الجزائر لم تنظر للهجرة فقط كظاهرة اقتصادية أو اجتماعية، بل كعامل يمس استقرارها الوطني .وبذلك، فإن تصريحات الوزير قد جسدت

عمليًا آليات الأمننة التي قامت أساسا على الخطاب السياسي كأداة لإعادة تعريف القضايا وتبرير السياسات الأمنية.

أولا: تسييس الأمن كإستراتيجية للحفاظ على البقاء من خلال الخطابات المؤمننة

لقد أظهر تحليل الخطاب السياسي في الجزائر من خلال ما صرح به وزير الداخلية الجزائري إبراهيم مراد، أن الدولة قد لجأت إلى تسييس الأمن كآلية للحفاظ على البقاء وضمان الاستقرار الداخلي. هذا التسييس لم يقتصر على إدخال قضية الهجرة غير الشرعية في دائرة النقاش السياسي، بل تجاوز ذلك إلى أمننتها عبر تصويرها كتهديد وجودي يستدعي إجراءات استثنائية.

ومن خلال هذا المنظور، تحول الهجرة غير الشرعية من مجرد ظاهرة اجتماعية أو اقتصادية إلى ملف أمني خطير يتداوله الإعلام بقوة عبر صفحاته المكتوبة والمقروءة، بحيث اعتمد على الخطاب الرسمي لتبرير سياسات مشددة مثل تعزيز الرقابة الحدودية، وتوسيع التعاون الإقليمي والدولي. وهنا أصبح الأمن أداة للسلطة، حيث أعيد تعريف الظواهر بما يخدم استراتيجيات الدولة في الحفاظ على بقائها.

وعليه فإن الخطابات المؤمننة أظهرت كيف تم توظيف اللغة السياسية لإعادة صياغة الواقع، بحيث أغلقت مساحات النقاش العادي وفتحت مساحات الاستثناء. وبالتالي فإن هذا الاستخدام عكس منطق مدرسة كوبنهاغن التي رأت أن الأمننة ليست مجرد توصيف، بل هي ممارسة خطابية تُنتج آثارًا سياسية وقانونية ملموسة.

وبذلك، فإن تسييس الأمن عبر خطابات مؤمننة قد أصبح في الأخير عبارة عن إستراتيجية مزدوجة: فهو من جهة قد شرعن التدابير الاستثنائية، ومن جهة أخرى عزز صورة الدولة كفاعل مركزي قادر على حماية المجتمع من التهديدات، مما ساهم في ترسيخ شرعيتها وضمان بقائها في مواجهة التحولات الأمنية المعقدة.

ثانيا: جزأرة مصطلح الأمننة

مثلت فكرة جزأرة الأمننة محاولة أكاديمية لتكييف المفاهيم النظرية الغربية مع السياق الجزائري، عبر إعادة توجيه المفهوم نحو قضايا محلية مثل الهجرة غير الشرعية، الإرهاب، والهوية الوطنية. وقد برز هذا التوجه في عدد من الدراسات التي سعت إلى تفكيك الخطاب الرسمي وتحليل آليات تحويل الظواهر الاجتماعية إلى تهديدات أمنية. إلا أن هذه المحاولات غالبًا ما افتقرت إلى أدوات نظرية مستقلة، وظلت تعتمد على الإطار المفاهيمي لمدرسة كوبنهاغن دون مساءلة نقدية كافية.

كما أن جزأرة الأمننة لا تعني فقط توطين المفهوم، بل هي إعادة بنائه بما يتلاءم مع طبيعة النظام السياسي، وبنية المجتمع، وتاريخ الدولة الجزائرية مع الأمن. ومن هنا، فإن تطوير نموذج جزائري للأمننة تطلب ضرورة تجاوز الاستعارة نحو الإنتاج النظري المحلي القادر على التفاعل مع الواقع دون الارتهان للمركزية الغربية.[26]

ثالثا: نقد قابلية تطبيق الأمننة في السياق الجز ائري

رغم انتشار مفهوم الأمننة في الدراسات الجزائرية، إلا أن عدداً من الباحثين أبدوا تحفظات على مدى ملائمته للسياق المحلي خصوصا علماء السيمياء منهم والباحثين في مجال الأمن من وجهة نظر واقعية كلاسيكية أو واقعية جديدة.

لأنهم اعتبروا بأن الأمننة، كما صيغت في الأدبيات الغربية كما يلي:

- افترضت وجود جمهور ديمقراطي قادر على التفاعل مع الخطاب الأمني، وهو ما لا ينطبق على السياقات السلطوية أو شبه السلطوية في الجزائر.
- أن مركزية الدولة في نظرية الأمننة أغفلت الفواعل غير الرسمية، مثل الجماعات المحلية أو الحركات الاجتماعية، التي يمكنها أن تلعب دوراً مهماً في تشكيل التصورات الأمنية في الجزائر.

لذلك دعت بعض الدراسات إلى إعادة صياغة المفهوم بما يتلاءم مع الخصوصيات السياسية والثقافية للمنطقة وليس مجرد استهلاكه إعلاميا فقط.[27]

لكن في الميدان البحثي تم ملاحظة فعالية الباحث الأكاديمي الجزائري وإظهاره لتلك المرونة اللافتة في التعامل مع المفاهيم الغربية، بما فيها الأمننة، حيث بدأ توظيفها في تحليل قضايا الهجرة، الأمن، والإرهاب، سواء بشكل مباشر أو ضمني. وعليه فإن هذا التوظيف لم يكن إذاً مجرد استيراد فقط، بل عبّر صراحة عن براغماتية معرفية قدّمت الوظيفة التحليلية على الاعتبارات اللغوية. لذلك فسرت هذه الديناميكية الجزائرية جزئيًا بخصوصية التكوين الأكاديمي الذي جمع بين المرجعية الفرنكوفونية والعربية، وهو ما أتاح للباحث الجزائري التنقل بين الحقول النظرية المختلفة، وكسَّر الحواجز السيميائية التي كان يمكن لها أن تُعيق التفاعل المعرفي في بعض السياقات العربية.

وقد ظهرت نماذج بحثية جزائرية وظّفت مفهوم "الأمننة" بشكل صريح، مثل دراسة أسامة إفراح بعنوان *"أمننة الإرهاب كاستراتيجية لمواجهة التطرف: نموذج الجزائر 1991–2005"* ، التي تناولت كيف تحوّل الإرهاب إلى تهديد وجودي يُبرّر إجراءات استثنائية، في إطار مقاربة أمننة واضحة. [28]

كما نجد دراسة مصطفى بوسبوع[29] بعنوان *"الأمننة من منظور مدرسة كوبنهاغن: دراسة نقدية"* ، ناقشت إمكانية تطبيق المفهوم في سياقات غير غربية، مع تحليل نقدي لمركزية الدولة والبعد الهوياتي في نظرية الأمننة. ولقد اعتمد الباحث في دراسته على نظرية فعل الكلام لأوستين .

وتعدُّ نظرية فعل الكلام لأوستين من أبرز الإسهامات الفلسفية في تحليل اللغة، حيث رأى أن الكلام ليس مجرد وسيلة للتواصل بل هو فعل يُنجز في الواقع الاجتماعي. فقد أوضح في كتابه *"كيف ننجز الأشياء بالكلام"* أن التلفظ يمكن أن يُحدث تغييراً فعلياً مثل الوعد أو القسم أو الإعلان الرسمي.[30]

وقد ميّز بين ثلاثة مستويات للفعل الكلامي: الفعل اللفظي الذي يقتصر على إنتاج جملة ذات معنى، وفعل الإنجاز الذي يُنجز عبر القول نفسه كالأمر أو السؤال، ثم الفعل المؤثر الذي يتمثل في الأثر الذي يتركه القول على المتلقي مثل الإقناع أو التخويف.[31]

وبناء عليه فإن هذه النظرية أحدثت تحولاً في دراسة اللغة، إذ انتقلت من كونها أداة وصفية إلى كونها أداة إنجاز تُمارس السلطة وتُنشئ الواقع الاجتماعي. كما أسست لعلم التداولية الذي اهتم بكيفية استخدام اللغة في السياقات المختلفة، وأثرت لاحقاً في أعمال جون سيرل الذي طور تصنيفاً أكثر تفصيلاً للأفعال الكلامية .(Searle, 1969) وبذلك أصبحت نظرية أوستين إطاراً أساسياً لفهم الخطاب السياسي والقانوني والديني، حيث تُظهر كيف تُستخدم اللغة في بناء المعاني وممارسة النفوذ.

هذه النماذج أظهرت أن الباحث الجزائري لم يكتف بتوظيف المصطلح فقط بطريقة ميكانيكية، بل أعاد إنتاجه داخل سياق محلي، وعمل على تطويعه لتحليل الظواهر المركّبة مثل الهجرة غير الشرعية، الإرهاب، والسياسات الأمنية، مما منح البحث الجزائري خصوصية معرفية تستحق التوقف عندها.

3. الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر بين التعقيد الإنساني والأمننة:

الهجرة غير الشرعية تمثل ظاهرة تتداخل فيها الأبعاد الإنسانية المرتبطة بالبحث عن حياة أفضل مع تحديات قانونية وأمنية. هذا التعقيد يدفع الدول إلى تبني مقاربات أمننة، حيث يُنظر إلى المهاجر غير الشرعي كتهديد محتمل للاستقرار والسيادة. وبين البعد الإنساني والبعد السياسي، تتشكل سياسات متناقضة تجمع بين حماية الحقوق وممارسة الضبط الأمني.

1.3. تحليل سياسات الجزائر حول الهجرة غير الشرعية :

أصبحت الهجرة غير الشرعية من إفريقيا جنوب الصحراء نحو الجزائر ظاهرة متعددة الأبعاد، تداخلت فيها الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية مع الهواجس

الأمنية والسيادية. فهي من جهة مثلت حركة بشرية ناتجة عن الفقر، النزاعات، وتغير المناخ، ومن جهة أخرى أصبحت بمثابة تهديد محتمل للاستقرار الداخلي، خاصة في المناطق الحدودية الجنوبية التي شهدت هشاشة أمنية وبنية ديمغرافية حساسة. هذا التعقيد جعل الظاهرة موضوعًا للتحليل، لمعرفة كيف تحولت من ظاهرة إنسانية مصنفة ضمن القضايا الإنسانية العادية إلى تهديد وجودي.[32]

1.1.3. السياسات الأمنية لاحتواء الهجرة غير شرعية كتهديد عبر الخطاب والممارسة؟

اتخذت الدولة الجزائرية مجموعة من الإجراءات التي اعتبرت الهجرة غير الشرعية تهديدًا للأمن الوطني، ولم تحددها كمشكلة إنسانية أو اجتماعية، من خلال توظيف مجموعة من المفردات كالاختراق، التهديد، السيطرة على الحدود، حيث تم التعامل مع الظاهرة ضمن منطق الطوارئ والسيطرة، وأن السياسات المتبعة، مثل ترحيل المهاجرين أو تعزيز الرقابة الحدودية،أصبحت دليلا على ترجمة عملية لهذا الخطاب السياسي المؤمنن ،وكذا النظر إلى المهاجر من فاعل اجتماعي إلى موضوع أمني.

بحيث لوحظ بروز واضح لمظاهر الأمننة ميدانيا، حيث لم تعد الظاهرة تُعالج فقط ضمن الخطاب السياسي أو الإعلامي، بل انتقلت إلى حيّز الممارسة الميدانية عبر تفعيل آليات أمنية صارمة. هذا التحول عكس إعادة تصنيف الهجرة غير الشرعية من قضية اجتماعية وإنسانية إلى تهديد أمني استدعى تدخلًا مؤسساتيًا وعسكريًا. وقد تجلّى ذلك في الاعتماد على حرس الحدود المنتشرين عبر مختلف النواحي العسكرية، كأداة رئيسية في ضبط الحدود ومواجهة تدفقات الهجرة،

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الآليات قد تناولها الباحث بن سعدة محمد في دراسته المنشورة في *حوليات جامعة قالمة*، حيث قدّم عرضًا تفصيليًا لكل الآليات الأمنية لاحتواء ظاهرة الهجرة غير الشرعية من اجل تعزيز الأمن المجتمعي الجزائري.[33]

ولقد تبين من خلال الاطلاع على الآليات الأمنية المتبعة لمكافحة الهجرة غير الشرعية أن أمننة الظاهرة في السياق الجزائري لم تبق مجرد خيار سياسي ظرفي، بل أصبحت تمثل تحولًا بنيويًا في تصور الدولة للتهديدات العابرة للحدود .فالانتقال من الخطاب إلى الممارسة، عبر تفعيل آليات أمنية ميدانية، عكس إدراكًا متزايدًا بأن الهجرة غير الشرعية لم تعد تُشكّل فقط ضغطًا اجتماعيًا أو إنسانيًا، بل باتت تُهدد تماسك النسيج المجتمعي والأمن الداخلي، خاصة في المناطق الحدودية ذات الهشاشة الاقتصادية والديمغرافية .

2.1.3. توطين مصطلح الأمننة في السياق الجزائري وقدرته على التكيف اللغوي:

أولا: توطين مصطلح الأمننة في السياق الجزائري

يُقصد بتوطين مصطلح الأمننة في السياق الجزائري عملية إدخال مفهوم وافد من مدرسة كوبنهاغن إلى بيئة معرفية جديدة، مع إعادة صياغته بما يتناسب مع خصوصيات الواقع السياسي والاجتماعي المحلي. فالتوطين لا يقتصر على مجرد ترجمة الكلمة أو استعمالها في النصوص الأكاديمية، بل تضمن إعادة إنتاجها لتصبح أداة تحليلية قادرة على تفسير التحولات الأمنية التي عرفتها الجزائر بعد العشرية السوداء. بهذا المعنى، التوطين أصبح فعلا معرفيا هدف إلى جعل المفهوم جزءًا من الخطاب البحثي والسياسي الجزائري، بحيث إرتبط استخدامه مع فهم قضايا مثل الإرهاب والهجرة غير الشرعية.

وهنا يجب القول أن العلاقة بين التوطين والتعريب وثيقة لكنها غير متطابقة. فالتعريب هو الخطوة الأولى التي تقتصر على نقل المصطلح لغويًا إلى العربية، مثل تحويل كلمة *Securitization* إلى "الأمننة". أما التوطين فهو أعمق، إذ يتضمن إعادة بناء المفهوم في ضوء السياق المحلي، وربطه بالتحولات الأمنية والاجتماعية التي يعيشها المجتمع الجزائري. وعليه يمكن القول إن التعريب منح المفهوم شكلاً لغويًا، بينما التوطين منحه مضمونًا معرفيًا جديدًا، جعله أكثر قدرة على تفسير الواقع المحلي بدل أن يترك كاستعارة من السياق الغربي.

ولقد بدأت الدراسات الأكاديمية في توظيف مصطلح الأمننة بشكل ملحوظ في الجزائر خلال العقدين الأخيرين، خاصة مع الاهتمام المتزايد بقضايا الأمن والهجرة غير الشرعية. ومن أوائل من تناول المفهوم نقديًا وحاول توطينه هو الباحث مصطفى بوسبوع في مقاله "الأمننة من منظور مدرسة كوبنهاغن: دراسة نقدية" المنشور سنة 2023 في *مجلة الحقوق والعلوم السياسية* .ولقد عدَّ هذا العمل من المحاولات الأولى لتوطين المفهوم أكاديميًا، حيث لم يكتف بالتعريب، بل سعى إلى نقد المفهوم وتبيان حدوده في السياق الجزائري، مما فتح الباب أمام إعادة إنتاجه بما يتناسب مع خصوصيات البيئة المحلية.

ثانيا: قدرة مصطلح الأمننة في التكيف اللغوي في السياق الجزائري

رغم فاعلية مفهوم الأمننة في التكيف اللغوي في الساق الجزائري، وقدرة الباحثين الجزائريين على استيراد المصطلح وتوظيفه، والعمل من خلاله على تفكيك الخطاب الأمني، إلا أن توظيفه مازال يُثير تساؤلات حول مدى قدرته على إنتاج معرفة محلية، بدلًا من إعادة إنتاج منطق غربي. فالمفهوم نشأ في سياق أوروبي حيث يُفترض وجود جمهور مدني يُقنعه الفاعل السياسي بوجود تهديد. [34]

في السياق الجزائري، العلاقة بين الدولة والمجتمع تختلف، مما يطرح إشكالية في مدى قابلية المفهوم للتوطين دون تشويه أو اختزال. ومع ذلك، فإن مرونة الباحث الجزائري في

توظيف المفهوم قد أظهرت إمكانية إعادة صياغته بما يتناسب مع الخصوصية المحلية، شريطة أن يُرفق بنقد سيميائي ومعرفي يُعيد تعريف شروط الأمننة في السياقات غير الغربية، وهو ما يترك المجال مفتوحا لبحوث قادمة .

ثالثا: الإستنبات المفاهيمي لمصطلح الأمننة في السياق الجزائري

ويُقصد بالاستنبات المفاهيمي إدخال المصطلح الوافد على البيئة الأكاديمية المعرفية الجديدة مثل "الأمننة" مع إعادة إنتاجه بما يتناسب مع خصوصياتها الثقافية والسياسية. والملاحظ في السياق الجزائري أن الأمر لم يقتصر فقط على التعريب أو التوطين، بل جرى توظيفه في تحليل القضايا المحلية وأبرزها الهجرة غير الشرعية والإرهاب.

وعليه فإن هذا الاستنبات قد عكس مرونة الباحث الجزائري في التعامل مع المفاهيم الوافدة عكس نظيره الباحث في البلدان العربية، بحيث تم رفض المصطلح كونه لا يتماشى مع الصوت العربي ومع الطبيعة السيميائية، كما لو أن الباحثين العرب قد استنكروا إمكانية الاشتقاق من كلمة أمن على وزن فعللة، إلا أن الباحث الجزائري استطاع صياغة كلمة أمننة ضمن سياقه اللغوي والسيميائي الخاص به. بدليل إستخداماته في مختلف بحوثه المتعلقة بالدراسات الأمنية وكذا توظيفه في مختلف المحاضرات الجامعية دون أي عائق سيميائي.

2.3 . العسكرة كتجسيد عملي لخطابات الأمننة:

العسكرة تمثل إحدى التجليات الواضحة لعملية الأمننة، فهي تأتي كنتيجة مباشرة لتحويل قضية اجتماعية أو سياسية إلى تهديد أمني وجودي .فعندما يُصاغ خطاب سياسي يصف الهجرة غير الشرعية أو غيرها بأنها خطر على بقاء الدولة، يصبح من المشروع اللجوء إلى أدوات عسكرية وأمنية استثنائية .هنا تتحول الحدود إلى فضاء عسكري، وتُوظف القوات والوسائل التقنية لتعزيز السيطرة، وهو ما يعكس انتقال الخطاب إلى ممارسة عملية.

إذا الأمننة هي التي تفتح المجال أمام العسكرة، لأنها تمنح الشرعية لسياسات تتجاوز المعالجة المدنية العادية .وبذلك، فإن عسكرة الحدود أو عسكرة السياسات الأمنية ليست الأمننة نفسها، لكنها تجسيد عملي لها على أرض الواقع .إن العلاقة بينهما علاقة إنتاج وتجسيد، حيث يولد الخطاب المؤمنن سياسات عسكرية وأمنية تعكسه في الممارسة اليومية.

3.3. احد ابرز ملامح العسكرة من خلال الامننة في مواجهة الهجرة غير الشرعية:

إن أحد أبرز ملامح العسكرة من خلال الأمننة في مواجهة الهجرة غير الشرعية يتمثل في تحويل الحدود إلى فضاء عسكري وأمني مشدد .فبعد أن يتم تصوير الهجرة غير الشرعية في الخطاب السياسي كتهديد وجودي للأمن القومي، تُشرعن الدولة إجراءات استثنائية مثل :

- نشر قوات الجيش والدرك على الحدود
- توظيف الوسائل التقنية المتقدمة كأجهزة المراقبة والطائرات المسيّرة .

وعليه فإن هذا التوجه هو الذي يعكس إذا انتقال القضية من مستوى اجتماعي وإنساني إلى مستوى أمني صرف، حيث تصبح المعالجة العسكرية هي الأداة الأساسية للسيطرة على الظاهرة .

وبذلك، فإن عسكرة الحدود ليست مجرد إجراء تقني، بل هي تجسيد عملي لعملية الأمننة التي أعادت تعريف الهجرة غير الشرعية باعتبارها تهديدًا وجوديًا يستدعي تدخلًا عسكريًا مباشرًا .إن هذا الملمح يوضح كيف تتقاطع الأمننة مع العسكرة، حيث يولد الخطاب المؤمنن سياسات ميدانية قائمة على القوة والردع بدلًا من الحلول الاجتماعية أو الاقتصادية.

الخاتمة :

لقد أبرزت الدراسة أن مفهوم "الأمننة "لم يعد حكرًا على السياق الغربي، بل أثبت قدرته على تفسير التحولات الأمنية في الجزائر .من خلال تحليل الخطاب السياسي والأكاديمي، اتضح أن الظاهرة الأمنية في الجزائر، خصوصًا الهجرة غير الشرعية، قد خضعت لعملية تحويل من قضية اجتماعية إلى قضية أمنية .وأن هذا التحول هو الذي عكس مرونة الباحث الجزائري في استيعاب المفاهيم الوافدة وتطويعها بما يخدم خصوصية الواقع المحلي.

كما أظهرت الدراسة أن الهجرة غير الشرعية من إفريقيا جنوب الصحراء نحو الجزائر شكّلت نموذجًا بارزًا لتجسيد الأمننة .فقد تم التعامل معها كتهديد للأمن القومي، وهو ما سمح بتبرير سياسات استثنائية مثل تعزيز الرقابة الحدودية والتعاون الإقليمي والدولي .هذا المثال الواقعي وضح كيف أمكن للخطاب والممارسة أن يعيدا تعريف قضية إنسانية لتصبح تهديدًا وجوديًا، وهو ما انسجم مع مقاربات مدرسة كوبنهاغن.

لكن من زاوية أخرى وجب القول أن توطين مفهوم الأمننة في السياق الجزائري ظل مشروطًا بوعي نقدي سيميائي ومعرفي .فقد حرص الباحثون على مراعاة الخصوصية اللغوية والثقافية، وتجنب الوقوع في الاستلاب أو التبعية النظرية .وهذا ما عكس محاولة لإعادة إنتاج المفاهيم بما يتناسب مع البيئة المحلية، مع الحفاظ على قيم الاستقلالية العلمية والقدرة على الإبداع النظري.

وبناءً على ما سبق، توصلت الدراسة إلى جلة من النتائج والتوصيات التي أكدت في مجملها على ضرورة تطوير مقاربات محلية للأمننة تراعي خصوصيات المجتمع الجزائري. بحيث:

النتائج :

- يُعدّ مصطلح "الأمننة" من أبرز المفاهيم التي أعادت تشكيل الدراسات الأمنية المعاصرة، خاصة في تحليل القضايا غير التقليدية كالبيئة والهجرة.
- حضور المصطلح في الأدبيات العربية محدود جدا، ويُوظّف بشكل عرضي غير ممنهج.
- أظهر الباحث الجزائري ديناميكية معرفية في استنبات المفاهيم الغربية، خاصة في مجالات الأمن والهجرة، مقارنةً بنظرائه العرب
- النزعة اللغوية المحافظة والخوف من الاستلاب المعرفي يُعيقان توطين المفاهيم في السياق العربي العام.
- قدمت الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر في الخطاب الرسمي بوصفها تهديدًا أمنيًا، مما يُعبّر عن عملية أمننة واضحة.
- مكّن مفهوم الأمننة من تفكيك منطق السياسات الأمنية، وكشف البنية الخطابية التي تُعيد تعريف الظواهر الاجتماعية.
- أسهم التكوين الأكاديمي المزدوج في الجزائر (فرنكوفوني–عربي) في كسر الحواجز السيميائية وتوسيع أفق التفاعل النظري.
- توطين المفهوم في السياق الجزائري مازال يواجه نقدًا سيميائيًا ومعرفيًا

التوصيات:

- ضرورة إدماج مفهوم "الأمننة" في المناهج الجامعية العربية، خاصة في تخصصات العلوم السياسية والدراسات الأمنية.
- تشجيع الباحثين العرب على تجاوز الحذر اللغوي والانفتاح على المفاهيم الوافدة بوصفها أدوات تحليلية لا تهديدات هوياتية.
- تطوير دراسات نقدية تُعالج استنبات المصطلحات الغربية في اللغة العربية من زاوية سيميائية ومعرفية.
- تعزيز التفاعل مع المدارس النظرية الغربية، مع مراعاة الخصوصية الثقافية في التوظيف والتحليل.
- توسيع استخدام مفهوم الأمننة في تحليل قضايا الهجرة، الإرهاب، والسياسات الحدودية في الجزائر وسائر الدول المغاربية.
- دعم البحوث التي تُعيد إنتاج المفاهيم داخل السياق المحلي، وتُقدّم نماذج معرفية بديلة عن المركزية الغربية.
- إنشاء منصات بحثية مشتركة بين الباحثين العرب والجزائريين لتبادل التجارب حول توطين المفاهيم وتحليل الظواهر الأمنية

- دعوة المجامع اللغوية العربية إلى مراجعة موقفها من المصطلحات الوافدة، وتبنّي مقاربة وظيفية بدلًا من صوتية خالصة.

قائمة الهوامش:

[1] عبد الأمير، حسين باسم. (2021) .مفهوم الأمننة ودلالته في الدراسات الأمنية المعاصرة .مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد.

[2] المجلس الأعلى للغة العربية. (2018) .إسهامات المجلس الأعلى للغة العربية في معالجة إشكالية المصطلح .الجزائر: منشورات المجلس

[3] العربي، محمد. (2017) .نظرية الأمننة وتصاعد الجدل حول التوسع في مفهوم الأمن..Academia.edu .

[4] قلعي، أمينة. (2018) .مدرسة كوبنهاغن: الأمننة ودور فعل الخطاب في تحديد المسألة الأمنية .المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 2، ص. 123–197.

[5] هوام، ضحى. (2018) .نظرية الأمننة .Securitization Theory – الموسوعة السياسية، منشور إلكتروني.

[6] عبد الأمير، حسين باسم. (2021)مفهوم الأمننة ودلالته في الدراسات الأمنية المعاصرة .مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية، المركز الديمقراطي العربي، العدد 11.

[7]Hans Morgenthau, Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace, 1948.

[8] Waltz, Kenneth. Theory of International Politics. McGraw-Hill, 1979.

[9]Buzan, Barry & Hansen, Lene. The Evolution of International Security Studies. Cambridge University Press, 2009.

[10]Buzan, Barry, Wæver, Ole & de Wilde, Jaap. Security: A New Framework for Analysis. Lynne Rienner Publishers, 1998.

[11]Zallouq, Adel. "Securitization Theories in International Relations: From Copenhagen School and Toward a Suggestive Communication Theory." Journal of Contemporary University Studies, Alexandria University, 2022.

[12] AlAraby, Muhammad. "نظرية الأمننة وتصاعد الجدل حول التوسع في مفهوم الأمن." Academia.edu, 2017.

[13] Buzan, Barry, Wæver, Ole & de Wilde, Jaap. Security: A New Framework for Analysis. Lynne Rienner Publishers, 1998.

[14] قاسي، فوزية. (2019). أثر خطاب الأمننة على تطور الدراسات الأمنية بعد أحداث 9/11: إسهامات مدرسة كوبنهاغن. مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 10، ص. 1498–1515. رابط الدراسة

[15] Buzan, Barry, Wæver, Ole & de Wilde, Jaap. Security: A New Framework for Analysis. Lynne Rienner Publishers, 1998.

[16] كرليفة، سامية، أوروان، هارون.2020 .(الحرب ضد الإرهاب وتداعياتها على مبادئ القانون الدولي .مجلة المنار للدراسات القانونية والسياسية، العدد 1، ص. 89–104 .رابط الدراسة

[17] Buzan, Barry, Wæver, Ole & de Wilde, Jaap. Security: A New Framework for Analysis. Lynne Rienner Publishers, 1998.

[18]زقاغ، عادل. (2011) .المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمنية وصناعة السياسة العامة .دفاتر السياسة والقانون، العدد 5، ص. 103–114 .رابط الدراسة

[19]العربي، محمد. (2017) .نظرية الأمننة وتصاعد الجدل حول التوسع في مفهوم الأمن .منشور على .Academia.edu

[20] حسني عبد الجليل .(2006) .اللغة العربية بين الأصالة والمعاصرة: خصائصها ودورها الحضاري وانتصارها .الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

[21] عبد القادر شرشار، "إشكالات النظرية في النقد العربي الحديث والمعاصر"، المجلة الجزائرية للدراسات الأدبية والنقدية، المجلد 6، العدد 1، 2020 .رابط المقال

[22] محمد عابد الجابري، نحن والتراث: قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي، مركز دراسات الوحدة العربية، 1980.

[23] رولان بارت، عناصر السيميولوجيا، ترجمة فؤاد زكريا، دار الفكر، 1986.

[24] حسين باسم عبد الأمير، "مفهوم الأمننة ودلالته في الدراسات الأمنية المعاصرة"، المركز الديمقراطي العربي، 2021.

[25] النهار أونلاين. "الهجرة غير الشرعية.. هذا ما قاله وزير الداخلية." 1 أكتوبر 2025.

[26] ، بوسبوع، مصطفى. "الأمننة من منظور مدرسة كوبنهاغن: دراسة نقدية "،*مجلة الحقوق والعلوم السياسية* 10، عدد 1 (2023): 457–469.

[27] هويدا شوقي، "سياسات الأمننة ومواجهة المخاطر والتهديدات العالمية الجديدة"، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2024.

[28] أسامة، إقراح، (2014) أمننة الارهاب كإستراتيجية لمواجهة التطرف نموذج الجزائر 1991-2005، مذكرة لنيل الماجيستار، جامعة الجزائر3، ص 03 ابط الدراسة-https://dspace.univ alger3.dz/jspui/bitstream/123456789/5311/1/%d9%85.223.320.pdf

[29] بوسبوع، مصطفى. (2023)الأمننة من منظور مدرسة كوبنهاغن: دراسة نقدية .مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 10، العدد 1، ص. 457–469 .

[30] Austin, J. L. (1962). *How to Do Things with Words*. Oxford: Clarendon Press.

[31] Searle, J. R. (1969). *Speech Acts: An Essay in the Philosophy of Language*. Cambridge: Cambridge University Press.

[32] بوسبوع، مصطفى، "الأمننة من منظور مدرسة كوبنهاغن: دراسة نقدية"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، 2023.

[33] بن سعدة، م. (2025) .الآليات الأمنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية الإقليمية تعزيزًا للأمن المجتمعي الجزائري – منطقة الساحل الإفريقي نموذجًا .حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 19(1)، 397–420 .رابط المقال

[34] عبد النور بن عنتر (2022) .سياسة الجزائر الأمنية: تحوّلات ومعضلات في سياق القلاقل إقليميًا والحراك داخليًا .منشور في دورية "سياسات عربية"، العدد 55، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الصفحات 19–43.